

السنة

الوصية لهم فرائض الموارث في كتاب ا □ إلا أن النبي A كان هو المبين لذلك بقوله لا وصية لوارث وذلك أنه قد كان جائزاً أن تكون الوصية لهم ثابتة مع الموارث وجائز أن تكون الموارث نسخت الوصية فلما قال النبي A لا وصية لوارث دل ذلك على أن الموارث نسخت الوصية لا أن قول النبي A لا وصية لوارث دل ذلك على أن هو الذي نسخ الوصية لهم فقالت الطائفة الأخرى ليس في فرض الموارث لهم دليل على نسخ الوصية لهم بل في آية الموارث دليل على إثبات الوصية لهم فقال في عقب فرائض الموارث من بعد وصية يوص بها أو دين فكان اللازم على ظاهر الكتاب إذا أوصى الميت لوالديه أو لسائر ورثته بوصايا أن يبدؤوا بإعطائهم الوصايا ثم يعطون موارثهم من بعد الوصايا لقوله من بعد وصية يوصى بها أو دين قالوا فكانت السنة هي النسخة لإيجاب الوصية لا غير وهي قوله لا وصية لوارث قالوا وظاهر الكتاب أيضاً موجب إجازة الوصية لغير الوارث وإن أتى ذلك على جميع المال لأنه إنما فرض الموارث من بعد الوصايا ولم يؤقت الوصايا ثلثاً ولا أقل ولا أكثر فلولا أن النبي A حكم بأن الوصايا لا تجوز بأكثر من الثلث لكانت الوصية بأكثر من الثلث جائزة على ظاهر الكتاب وعمومه ولكن السنة جاءت بتحديد الثلث في الوصايا .

248 - حدثنا يحيى بن يحيى أن نبأ إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه قال عادني النبي A في حجة الوداع من وجع أشفيت منه على الموت فقلت يا رسول الله □ بلغ بي ما ترى من الوجع وأنا ذو مال وليس يرثني إلا ابنة لي واحدة أفأصدق بثلثي مالي قال لا قلت أفأصدق بشره قال لا الثلث والثلث كثير إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس وليست تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله □ إلا أجرت بها حتى اللقمة تجعلها في امرأتك 10 .

249 - حدثنا إسحاق أن نبأ عبد الرزاق أن نبأ معمر عن الزهري عن ابن عامر بن